

مقرر مهارات بحثية
المحاضرة الخامسة
الكتابة العلمية في الأطروحات
القانونية

اعداد

الدكتور إبراهيم يوسف هرموش



المقدمة:

البحث العلمي هو محاولة دقيقة ومنظمة وناقدة للوصول إلى حل المشكلات التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق وحيرة وإشكاليات.

ولكي يوصف البحث العلمي بأنه كامل يجب أن تتوفر الشروط التالية :

- وجود مشكلة تتطلب حلا عمليا .
- اكتشاف حقيقة معينة وقيام أدلة على وجودها.
- تفسير الحقائق والأدلة والحجج ونقدها نقدا موضوعيا وعلميا .
- الحل النهائي الذي يعتبر تتويجا لما دار من مناقشة وتعبير عن شخصية الباحث
- لم يعد البحث عن المعرفة يتم بصفة عشوائية، وإنما أصبح أسلوبا خاضعا لقواعد علمية، تُبنى على الأسلوب القانوني في الكتابة والابتعاد عن السطحية والأسلوب السردى، وتلتزم الأمانة العلمية، التواضع العلمي.

١- قواعد الصياغة القانونية المتقدمة:

تعتمد صياغة أطاريح الدكتوراه القانونية على الدقة المطلقة، والعمق التحليلي، والربط المحكم بين النصوص التشريعية والمفاهيم الفلسفية. وفي بعض المجالات كالقانون الرقمي (Digital Law)، تزداد الصياغة تعقيداً بسبب التطور التكنولوجي المتسارع وغياب النصوص التقليدية في كثير من الأحيان.

وتتطلب الكتابة القانونية الدقة ما يلي:

- الدقة المصطلحية: تجنب اللغة العادية والكلمات الفضفاضة واستخدام مصطلحات محددة بجمل قصيرة، مباشرة، وقطعية الدلالة، والابتعاد عن التكرار والحشو.
- التأصيل الفلسفي: ربط النوازل المستحدثة بالنظريات القانونية التقليدية (مثل: نظرية العقد، المسؤولية التقصيرية).
- الحياد والموضوعية: صياغة الحجج بأسلوب تقريرى بعيداً عن العاطفة أو الإنشائية.
- الهيكلية المتوازنة: تقسيم الأطروحة إلى أبواب وفصول متكافئة حجماً وعمقاً.
- التحليل المقارن المتقدم: عدم الاكتفاء بسرد القوانين المقارنة، بل نقدها وبيان ملاءمتها للبيئة الوطنية.

نماذج تطبيقية للصياغة (الأخطاء الشائعة مقابل الصياغة المتقدمة):

أولاً: **صياغة إشكالية الأطروحة: صياغة ضعيفة (سردية/عامة):** "تدرس هذه الأطروحة مشكلة الذكاء الاصطناعي وكيف يرتكب الجرائم وتأثير ذلك على المجتمع وقانون العقوبات الذي لا يعاقب الروبوتات.

"**صياغة قانونية متقدمة:** "تتبلور إشكالية الدراسة في مدى قابلية انعقاد المسؤولية الجنائية الموضوعية للأنظمة الذاتية الاستقلال (Autonomous Systems)، في ظل قصور القواعد التقليدية للتجريم والقائمة على الإسناد المادي والمعنوي للفعل الجرمي للشخص الطبيعي أو الاعتباري.»

ثانياً: **صياغة الحجج والنقد ، صياغة ضعيفة:** "العقود الذكية ممتازة لأنها تنفذ نفسها بنفسها بدون حاجة للمحاكم أو القضاة وهذا يحمي الناس." «**صياغة قانونية متقدمة:** "رغم الفعالية الإجرائية التي تحققها تقنية العقود الذكية (Smart Contracts) من حيث التلقائية في التنفيذ، إلا أنها تخلق فراغاً حائياً للمتعاقدين؛ نظراً لجمود شفراتها البرمجية وافتقارها لمرونة المفاهيم القانونية المرتبطة بالظروف الطارئة، أو القوة القاهرة، أو عيوب الرضا."

ثانيًا: التحليلي الفقهي والنقد القانوني:

يُعد التحليل الفقهي والنقد القانوني جوهر أطاريح الدكتوراه؛ فالباحث المتقدم لا يقف عند حد "سرد" الآراء الفقهية، بل يفكها لبيان منطلقاتها الفلسفية، ويختبر مدى مواءمتها للواقع العملي، ثم يمارس عليها نقدًا علميًا رصينًا يمهّد لطرح رأيه الخاص. فيما يلي القواعد المنهجية لتفكيك وتحليل الآراء الفقهية.

١- القواعد المنهجية الأربع لتفكيك الرأي الفقهي:

عند مواجهة أي اتجاه فقهي، يجب تفكيكه عبر أربعة أسئلة جوهرية: المنطلق الفلسفي: ما هي النظرية أو المدرسة القانونية التي استند إليها هذا الرأي؟ (مثال: المدرسة اللاتينية التقليدية، المدرسة الأنجلو-سكسونية النفعية، إلخ).

علّة الحجة : ما هي الحجج النصية (التشريعية) أو المنطقية التي بنى عليها الفقيه رأيه؟

الاختبار الواقعي: هل يصمد هذا الرأي أمام المستجدات التقنية أو الواقعية والقضائية؟

المال القانوني: ما هي النتيجة المترتبة على الأخذ بهذا الرأي؟ (هل يؤدي إلى فراغ تشريعي أم يعزز الحماية القانونية؟).

٢- أدوات وآليات النقد القانوني الأكاديمي: ينقسم النقد القانوني الأكاديمي في الأطاريح إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- النقد الداخلي (الاتساق المنطقي): كشف التناقض بين المبدأ الذي ينطلق منه الفقيه والنتيجة التي يصل إليها.
 - النقد الخارجي (القصور العملي): إثبات عدم قدرة الرأي الفقهي على معالجة النوازل المستحدثة أو القضايا الواقعية.
 - النقد الغائي : إثبات أن الرأي يعطل الغاية الأسمى للتشريع (مثل: تحقيق العدالة، استقرار المعاملات، حماية الطرف الضعيف).
- يتدرب الطالب على الوقوف في منطقة محايدة بين الآراء المتعارضة، ثم يستخدم أدوات الاستدلال القانوني (كالقياس، والمفهوم المخالف، ومقاصد الشريعة والقانون)، لترجيح رأي أو صياغة رأي ثالث مبتكر

أمثلة تطبيقية (تفكير ونقد)، المثال الأول: في القانون المدني والرقمي (طبيعة العقد الإلكتروني/الذكي) عرض الرأي الفقهي (المرحلة الأولى - السرد): "يذهب اتجاه فقهي تقليدي إلى أن العقود الذكية (Smart Contracts) القائمة على تقنية البلوكشين لا يمكن اعتبارها عقوداً قانونية بالمعنى الصحيح، لكونها تفتقر إلى صياغة الشروط بلغة قانونية بشرية، ولأنها تنفذ تلقائياً دون إرادة متجددة من الأطراف.»

تفكير وتحليل الرأي ونقده (المرحلة الثانية - التحليل والنقد المتقدم): "ويؤخذ على هذا الطرح جموده عند المفهوم المادي الكلاسيكي للتعبير عن الإرادة؛ فالقول بافتقار العقود الذكية للغة القانونية البشرية ينطوي على خلط مفاهيمي بين 'قالب التعبير' و'جوهر الرضا'. فالشفرة البرمجية (Code) ليست إلا ترجمة تقنية متفقاً عليها لإرادات الأطراف السابقة على البرمجة. علاوة على ذلك، فإن النقد القائل بـ'التنفيذ التلقائي الجبري' يعيب هذا الاتجاه بدلاً من أن يدعمه؛ إذ إن التلقائية هنا تعد تجسيداً لـ'القوة الملزمة للعقد' في أعلى مراتبها، حيث يتنازل الأطراف طواعية عن الحق في الامتناع عن التنفيذ. وبالتالي، فإن محاكمة الآليات الرقمية المستحدثة بأدوات النظرية التقليدية للعقد دون مراعاة غايات المعاملات المستحدثة، يؤدي إلى إنكار واقع اقتصادي وقانوني مستقر، مما يوجب إعادة صياغة مفهوم 'مجلس العقد' ليتسع للبيئات البرمجية اللامركزية."

لتمنح أطروحتك طابعاً تحليلياً رصيناً، احرص على استخدام هذه العبارات الانتقالية أثناء تفكيرك الآراء:
 لإظهار مواطن الضعف البنيوي: "بيد أن هذا النظر يؤخذ عليه..." / "وينطوي هذا الطرح على مصادرة
 على المطلوب إذ..." / "وما يعيب هذا التوجه هو ارتكازه على مقدمات لا تؤدي منطقياً إلى نتائجها..."
 لتفكيرك الحجة: "وعند سبر أغوار هذا الرأي يتضح..." / "وبتفكيرك الحجة التي استند إليها هذا الاتجاه..." /
 "وإذا كان هذا الرأي يجد مسوغاً له في البيئة التقليدية، إلا أن..."
 للتمهيد لترجيح رأيك: "وتأسيساً على ما تقدم، يرى الباحث..." / "والرأي الحري بالاعتبار والتأييد هو..."
 "وفي تقديرنا، فإن المخرج القانوني من هذا الخلاف يكمن في..."

ثالثاً: نقد وتفنيد الأحكام القضائية:

يُعد نقد وتفنيد الأحكام القضائية (Judicial Decisions Critique) أحد أدق المهارات في أطاريح الدكتوراه القانونية. فالقاضي يواجه النوازل المستحدثة بالاجتهاد، بينما يقوم دور الباحث الأكاديمي على محاكمة هذا الاجتهاد لمراقبة مدى اتساقه مع منطق التشريع، وكشف أي خلل في التكييف القانوني، أو تسبب الحكم، أو استنباط الأحكام. فيما يأتي الدليل المنهجي لتفكيك ونقد الأحكام القضائية، مع أمثلة تطبيقية متقدمة في مجال القانون الرقمي والمعاملات المستحدثة.

١- محاور وأركان نقد الحكم القضائي:

عند نقد حكم قضائي (سواء كان صادراً عن محكمة موضوع، أو محكمة نقض/تمييز)، يجب فحص ثلاثة أركان أساسية:

- خطأ التكييف القانوني : هل أسبغت المحكمة الوصف القانوني الصحيح على الواقعة، أم أقحمتها في قالب قانوني لا يناسبها؟
- فساد الاستدلال وقصور التسبيب : هل الحجج والأسانيد التي أوردتها المحكمة في ديباجة حكمها تؤدي منطقياً إلى المنطوق (القرار)؟
- الجمود التشريعي وعدم مواكبة الواقع : هل تمسك القضاء بظاهر نص قديم يفرغ العدالة من مضمونها في مواجهة نازلة مستحدثة؟

المثال الأول: نقد حكم قضائي في القانون المدني والتجاري الرقمي (إثبات العقود عبر الواتساب):

ملخص الحكم المراد نقده: « قضت محكمة الموضوع برفض دعوى المطالبة بقيمة بضائع تم الاتفاق عليها عبر تطبيق (واتساب)، مؤسسة حكمها على أن 'المراسلات الإلكترونية عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي لا تعدو أن تكون قرائن بسيطة لا ترقى إلى مرتبة الكتابة الرسمية أو العرفية المقررة في قانون الإثبات التقليدي، مما لا يجوز معه إثبات الالتزام الذي تتجاوز قيمته النصاب القانوني إلا بالكتابة الورقية'.

"التفنيد والنقد القانوني الأكاديمي: ويعاب على هذا الحكم مسلكه المتشدد وقصوره في تسبيب التكييف القانوني للمحرر الإلكتروني؛ إذ خلطت المحكمة بين 'الوعاء المادي للنص' و'حجية النص في الإثبات'. فاشتراط الكتابة الورقية التقليدية يعد جموداً لا يسانده منطق التشريعات الحديثة المعنية بالمعاملات الإلكترونية، والتي قررت مبدأ التعادل الوظيفي بين المحررات الورقية والإلكترونية، وتأسيساً على ذلك، فإن رسائل تطبيق 'واتساب' متى ما صدرت من هاتف يخص المدعى عليه (عبر التحقق الرقمي) وتضمنت إيجاباً وقبولاً صريحين، فإنها تشكل 'محرراً إلكترونياً عرفياً' متكامل الأركان، وليس مجرد قرينة قضائية بسيطة. وإن غفلة الحكم عن الطبيعة التطورية لوسائل التعبير عن الإرادة تفرغ مبدأ 'استقرار المعاملات التجارية' من مضمونه، ويجعل القضاء عاجزاً عن حماية الحقوق الناشئة في البيئة الرقمية، مما يصم هذا الحكم بـ الخطأ في تطبيق القانون وتأويله."

المثال الثاني: نقد حكم قضائي في القانون الجنائي الرقمي (جريمة سرقة البيانات):

قضت محكمة الجنايات ببراءة متهم أقدم على اختراق خادم (Server) تابع لشركة وقرصنة قواعد البيانات التابعة لها، وأسست المحكمة حكمها على: 'أن الركن المادي لجريمة السرقة يتطلب وقوع فعل الاختلاس على مال منقول مملوك للغير، وحيث إن البيانات والمعلومات هي أشياء معنوية غير مادية ولا حيازة مادية لها، فلا يمكن تصور سلب حيازتها أو نقلها، مما ينحسر معه وصف السرقة عن الواقعة عملاً بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات'.

"التفنيد والنقد القانوني الأكاديمي:" وعلى الرغم من التزام الحكم الظاهري بمبدأ الشرعية الجنائية (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، إلا أن هذا القضاء شابه 'قصور حاد في فهم الطبيعة الاقتصادية للأصول الرقمية'؛ فالقول بأن البيانات مجرد كينونة معنوية لا تقبل الاختلاس المادي هو طرح ينتمي لفلسفة جنائية كلاسيكية لم تعد قادرة على ملاحقة الأنماط المستحدثة للاعتداء على الملكية. وبتفكيك منطلقات الحكم، نجد أن المحكمة تبنت تفسيراً حرفياً ضيقاً لمفهوم 'المال المنقول'. فالبيانات في العصر الرقمي تمثل قيمة مالية واقتصادية ضخمة للشركات، والقيام بنسخها دون وجه حق يحقق ذات الأثر الإجرامي للاختلاس التقليدي وهو: حرمانه للمالك من ميزة السرية والاستئثار بالقيمة. ومع تقديرنا لقيود مبدأ الشرعية وحظر القياس في التمهيص الجنائي، إلا أنه كان حرياً بالمحكمة تعديل الوصف القانوني للواقعة وإدانة المتهم تحت بند جزاء مستحدث مثل 'جريمة الدخول غير المشروع أو إتلاف البيانات' المنصوص عليها في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، بدلاً من منحه براءة مسببة بقصور النصوص، مما يؤدي إلى الإفلات من العقاب

مصطلحات قانونية مفتاحية لتفنيذ الأحكام:

عند صياغة نقدك للأحكام في الهوامش أو المتن، استخدم هذه العبارات المفتاحية:

لوصف العام للحكم المعيب: "وجاء هذا الحكم مشوباً بفساد الاستدلال..." / "وَضَلَّ الحكم سبيله حينما قضى بـ..." / "وجاءت أسباب الحكم قاصرة عن حمل منطوقه..."

لنقد التكييف والقانون: "وترتيباً على ذلك، فإن المحكمة قد انزلت إلى تكييف الواقعة على أنها..." / "وهذا النظر يصطدم بصريح المادة..." / "وحملت المحكمة النص فوق ما يحتمل..."

للإشادة بحكم (نقد إيجابي قبل طرح السلبى): "ولئن وفقت المحكمة في تقرير مبدأ (...) إلا أنها نكصت عن تطبيقه عندما..." / "وعلى الرغم من سداد المنطلق الفلسفي للحكم، إلا أن غايته الإجرائية جاءت

رابعًا: تفسير النصوص التشريعية وسد الفراغ القانوني:

يُعتبر تفسير النصوص التشريعية وسد الفراغ القانوني المحك الرئيسي لقدرات باحث الدكتوراه. ففي بيئة التطور التكنولوجي والرقمي المتسارع، تصبح النصوص التشريعية القائمة قاصرة ومحاصرة بالفراغات، مما يتطلب من الباحث استخدام استراتيجيات تفسير متقدمة لا تكتفي بظاهر اللفظ، بل تغوص في عمق الغايات والعلل التشريعية.

١- إستراتيجيات التفسير القانوني المتقدمة:

يُمكن للباحث الاعتماد على أربع استراتيجيات رئيسية لتفسير النصوص وسد الفراغات في الأطاريح القانونية: **التفسير الغائي**: البحث عن "نية المشرع المفترضة" وغاية النص ومدى ملاءمتها للواقع الحالي، بدلاً من التمسك بالمعنى الحرفي وقت صدور النص.

القياس الأصولي: إلحاق نازلة رقمية مستحدثة لا نص فيها، بواقعة تقليدية ورد فيها نص، لاتحادهما في العلة (مثال: قياس البصمة الرقمية على البصمة الوراثية).

مبدأ التعادل الوظيفي : معاملة الوسيلة الرقمية بذات المعاملة القانونية للوسيلة التقليدية متى ما حققت نفس النتيجة والوظيفة (مثال: التوقيع الإلكتروني والتوقيع اليدوي).

الاستهداء بالمبادئ العامة للقانون وقواعد العدالة: اللجوء إلى القواعد الكلية (مثل: منع الإثراء بلا سبب، أو حسن النية) عند انعدام النص والقياس تماماً.

- المثال الأول: التفسير الغائي (سد الفراغ في مفهوم "المسكن" بمواجهة التجسس الرقمي):
الوضعية القانونية والفراغ: ينص قانون العقوبات التقليدي على تجريم "انتهاك حرمة ملك الغير أو الدخول إلى مسكنه دون رضاه". تنثور الإشكالية عند قيام شخص باختراق كاميرا المراقبة الداخلية للمنزل عبر الإنترنت والتجسس على أصحابه دون دخول مادي.
الصياغة الأكاديمية للتفسير وسد الفراغ: "إذا كان اللفظ الظاهر لنص المادة (..) يعلق تجريم انتهاك الحرمة على فعل 'الدخول المادي' لحيز المسكن، فإن جمود التفسير الحرفي أمام تقنيات الاختراق عن بُعد يؤدي إلى تجريد الحق الدستوري في الخصوصية من حمايته الإجرائية. وتأسيساً على التفسير الغائي فإن علّة التشريع وغايته من حماية المسكن لم تكن تنصب على الجدران الخرسانية المادية بذاتها، بل على صيانة 'الحرمة المعنوية والحياة الخاصة' للقاطنين فيه من أي استباحة. وبناءً عليه، فإن اختراق كاميرات المنزل واقتحام الفضاء الرقمي الداخلي عبر شبكة معلوماتية، يمثل -غائياً وبالمفهوم الاعتباري للمسكن- اعتداءً كاملاً على حرمة المكان، مما يسوغ للقاضي الجنائي والباحث الأكاديمي سد هذا الفراغ عبر توسيع دلالة مفهوم 'الولوج' ليشمل الاقتحام الرقمي الافتراضي."

مصطلحات وجمل مفتاحية لصياغة إستراتيجيات التفسير:

أحرص على استخدام هذه العبارات داخل أطروحتك لإظهار قدرتك على التفسير والتحليل:
 للانتقال من التفسير الحرفي إلى الغائي: "ولما كان الجمود عند حرفية النص يفرغ الغاية التشريعية من مضمونها..." / "والتزاماً بالعلة الاقتصادية والاجتماعية التي ابتغاها المشرع..." / "وحيث إن النص يجب أن يحمل على معنى يتماشى مع روح العصر لا مع جمود اللفظ..."
 لإعمال القياس وسد الفراغ: "وإزاء هذا الفراغ التشريعي، فإن القياس الأصولي يقتضي..." / "لاتحاد العلة بين الواقعتين المتمثلة في..." / "مما يستوجب تطبيق المبدأ المستقر لوحدة الأثر عند وحدة العلة..."
 لتطبيق التعادل الوظيفي: "استناداً إلى معيار التعادل الوظيفي، فإن..." / "وحيث إن المخرجات الرقمية تؤدي ذات الدور القانوني والاقتصادي للمحرر التقليدي..."

خامسًا : تفكيك النظم القانونية العابرة للحدود ومواءمة الاتفاقيات الدولية مع القوانين الوطنية:

١- محاور تفكيك النظم العابرة للحدود (منهجية التحليل)

عند دراسة نازلة رقمية عابرة للحدود في الأطروحة، يجب على الباحث تفكيكها عبر ثلاثة مستويات:
تنازع الاختصاص القضائي والتشريعي: البحث عن أي المحاكم هي المختصة بمقاضاة فعل تم على خادم (Server) في دولة (أ)، من قبل فاعل في دولة (ب)، ووقع ضرره على ضحية في دولة (ج)؟
سيادة الدولة مقابل عولمة القانون: كيف توازن الدولة بين حماية أمنها القومي وقوانينها الداخلية، وبين التزاماتها في الاتفاقيات الدولية المفتوحة؟
مشروعية القواعد الخاصة : مدى اعتبار الشروط البرمجية وسياسات المنصات مصدراً من مصادر القانون يقيّد القوانين الوطنية.

٢- استراتيجيات مواءمة الاتفاقيات الدولية مع القوانين الوطنية:
تتم المواءمة أكاديمياً وتشريعياً عبر مدخلين رئيسيين:

- المدخل الأحادي: اعتبار الاتفاقية الدولية جزءاً من القانون الوطني فور المصادقة عليها وتغليبها عند التعارض.
- المدخل الثنائي: اشتراط إصدار تشريع وطني داخلي ينقل أحكام الاتفاقية الدولية إلى البيئة القانونية المحلية لتدخل حيز التنفيذ.

المثال الأول: مواعمة "اتفاقية بودابست للجريمة السيبرانية" مع قانون العقوبات الوطني
الإشكالية: دولة صادقت على اتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم المعلوماتية، لكن قانون العقوبات الوطني لديها لا يزال يعرّف "الأدلة الجنائية" بأنها أدلة مادية ملموسة (أوراق، أسلحة، آثار أقدام)، مما يعيق جمع "الأدلة الرقمية العابرة للحدود" (مثل البيانات المخزنة سحابياً في دولة أخرى).

الصياغة الأكاديمية للتفكيك والمواعمة : تتجلى مظاهر التعددية القانونية في مأزق القضاء الوطني عند التعامل مع العابر للحدود من الأدلة الرقمية. فحيثما ألزمت 'اتفاقية بودابست للجريمة السيبرانية' الدول الأطراف بوضع آليات مرنة للمساعدة القضائية المتبادلة والوصول السريع للبيانات الحاسوبية المخزنة في الخارج، يصطدم هذا الالتزام بمبدأ السيادة الإقليمية الصارم المستقر في قانون الإجراءات الجنائية الوطني. وتأسيساً على متطلبات المواعمة التشريعية، يرى الباحث أن إحجام المشرع الوطني عن إدماج مفهوم 'الدليل الرقمي الافتراضي العابر للحدود' في منظومته الإجرائية يخلق انفصاماً تشريعياً يؤدي إلى إفلات الجناة من العقاب بحجة حماية السيادة. لذا، فإن المواعمة تقتضي هجر المفهوم المادي الكلاسيكي للاختصاص المكاني، والآخذ بمعيار 'محل حدوث الأثر الرقمي المعنوي'، لتمكين جهات التحقيق الوطنية من استيقاف البيانات السحابية وضبطها، شريطة الاتساق مع الضمانات الحمائية للحق في الخصوصية المقررة في المادة (..) من الدستور."

المثال الثاني: مواءمة التشريعات الوطنية مع "اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)"

الإشكالية: تمتاز اللائحة الأوروبية لحماية البيانات بالاختصاص العابر للحدود، فهي تطبق على أي شركة في العالم (حتى لو كانت خارج أوروبا) إذا كانت تعالج بيانات مواطنين أوروبيين. كيف تواءم الدول النامية قوانينها لحماية شركاتها المحلية؟

الصياغة الأكاديمية للتفكيك والمواءمة: يمثل الامتداد الخارجي لقواعد اللائحة الأوروبية لحماية البيانات نمطاً حديثاً من أنماط 'العولمة القانونية القسرية'، حيث تجد الشركات الوطنية نفسها خاضعة لالتزامات سيادية أجنبية وغرامات باهظة دون أن تكون الدولة الوطنية طرفاً في هذا التشريع. وإزاء هذا التداخل فإن صياغة قانون وطني مستقل لحماية البيانات الشخصية لا يعد مجرد ترف تشريعي، بل هو ضرورة حمائية ومواءمة استراتيجية. إذ يتعين على المشرع الوطني تبني معيار 'التكافؤ التشريعي' عبر صياغة نصوص وطنية تضمن ذات المستوى الحمائي المعياري المعتمد دولياً، ليس رضوخاً للمشرع الأجنبي، وإنما لـ 'تأمين السيادة الاقتصادية الرقمية' وضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية، تلافياً لـ العزلة القانونية الرقمية التي قد تفرضها النظم العابرة للحدود على البيئة الاستثمارية المحلية."

القواعد العامة للكتابة القانونية الرصينة في أطاريح الدكتوراه :

تنقسم القواعد العامة للكتابة القانونية الرصينة في أطاريح الدكتوراه إلى ثلاثة مستويات متكاملة: المستوى اللغوي والمصطلحي، المستوى الهيكلي والمنطقي، والمستوى الإجرائي الحمائي. فالكتابة القانونية المتقدمة ليست مجرد صف للمفردات، بل هي هندسة فكرية دقيقة تُبنى عليها مراكز قانونية وتُحسم بها نزاعات علمية.

أولاً: المستوى اللغوي والمصطلحي أحادية المعنى ودقة الدلالة :

يجب أن يحمل اللفظ القانوني معنى واحداً لا لبس فيه ولا يقبل التأويل الإنشائي.
مثال: لا تقل "انتهى العقد"، بل حدد طبيعة الانتهاء: (انفساخ العقد لعلّة القوة القاهرة، فسخ العقد لعدم التنفيذ، بطلان العقد لعدم مشروعية المحل، أو انقضاء مدة العقد).

التجرد والموضوعية الأكاديمية:

الكتابة القانونية الرصينة تتبرأ من صيغ المتكلم (أنا، نحن، في رأيي) وتستبدل بها عبارات موضوعية تنسب التحليل للمنهج.
صياغة ضعيفة: "أرى أن المشرع أخطأ عندما لم يحم البيانات الشخصية."
صياغة رصينة: "يستخلص الباحث من استقراء النصوص أن المنظومة التشريعية تعاني قصوراً إجرائياً في كفالة الحماية الفعالة للمعطيات الاسمية."

تجنب العاطفة والخطابة:

القانون علم عقلي؛ لذا يُحظر استخدام أسلوب الاستعطاف أو لغة الصحافة والخطابة السياسية.
صياغة ضعيفة: "إن الجرائم الإلكترونية بشعة وتدمر الأسر وتستحق أشد العقاب."
صياغة رصينة: "تتسم الجرائم المعلوماتية بجسامة آثارها المتعدية، مما يبرر تشديد السياسة العقابية حيالها استجابة لمتطلبات الردع العام."

ثانياً: المستوى الهيكلي والمنطقي (بناء الحجة القانونية):

تُبنى كل فقرة أو فكرة داخل الأطروحة وفق منهجية "القياس المنطقي القانوني"

والتي تتكون من ثلاث خطوات متتالية: [المقدمة الكبرى: القاعدة القانونية] —> [المقدمة الصغرى: الواقعة/النازلة] —> [النتيجة والتكييف]

تطبيق عملي للصياغة الهيكلية: (المقدمة الكبرى): "تنص المادة (..) من القانون المدني على أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض." (المقدمة الصغرى): "وحيث إن قيام المنصة الرقمية بتسريب بيانات المستخدمين نتيجة إهمال تدابير الأمن السيبراني يمثل خطأً تقنياً ألحق بالمدعين أضراراً مادية ومعنوية." (النتيجة): "وتأسيساً على ذلك، ينعقد ركن الخطأ التقصيري في جانب المنصة، مما يوجب مسؤوليتها المدنية وإلزامها بجبر الضرر عبر التعويض."

ثالثاً: المستوى الإجرائي (قواعد ضبط الاقتباس والتوثيق)

الأمانة العلمية والفصل بين الأفكار:

يجب التمييز بوضوح تام بين ما ينقله الباحث حرفياً (يُوضع بين علامتي تنصيص "...")، وبين ما يصوغه بأسلوبه (تحليل فقهي)، بحيث لا يختلط رأي الباحث برأي المرجع الاقتباسي.

التوثيق القضائي الدقيق:

الاستدلال بالأحكام القضائية يتطلب ذكر كامل بيانات الحكم ليكون حجة: (المحكمة، الدائرة، رقم الطعن، السنة القضائية، تاريخ الجلسة، ومصدر النشر).

الإحالات التبادلية (Cross-Referencing):

ترتكز رصانة الأطروحة على ترابطها؛ لذا يُستحسن إحالة القارئ إلى أجزاء أخرى من الأطروحة لمنع التكرار، مثل: (انظر تفصيل ذلك: المبحث الأول، الفصل الثاني من هذه الأطروحة، ص...).

رابعاً: العبارات الرابطة في الكتابة القانونية الرصينة:

تعتمد سلاسة القراءة القانونية على أدوات ربط تمنح النص تدفقاً منطقياً محكماً.

أحرص على استخدام هذه التراكيب:

الاستدلال والتأصيل: "وتأسيساً على ما تقدّم..." / "واستقراءً لموقف المشرع..." / "وحيث إن صريح النص يفيد..."»

المخالفة والمغايرة: "وبالمقابل، اتجه القضاء التشريعي إلى..." / "بيد أن هذا النظر يصطدم ب..." / "وعلى النقيض من ذلك..."»

الترجيح والتوجيه: "والرأي الحري بالاعتبار هو..." / "وينحاز الباحث إلى الطرح القائل ب..." / "وصفوة القول في هذا المقام..."»

الاستدراك والتحوط: "ومع وجاهة هذا الاتجاه، إلا أن..." / "ولئن كان هذا الدفع سديداً من الناحية النظرية، إلا أنه..."»

التكاليف والمهام

التكليف الأول:

قم بإعادة صياغة الفقرة التالية المكتوبة بأسلوب إنشائي ضعيف، لتصبح صياغة قانونية أكاديمية رصينة تصلح لمتن أطروحة دكتوراه، مع إجراء التكليف القانوني الصحيح للظاهرة المذكورة:

"إن سرقة الحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وإنستغرام هي جريمة خطيرة جداً وتدمر حياة الناس، لأن الحساب فيه أسرار الشخص وصوره وصادقاته. والمشكلة أن قانون العقوبات القديم يتكلم فقط عن سرقة الأشياء المادية مثل السيارات والمحافظ، وهذا يظلم الضحايا لأن السارق لم يأخذ شيئاً ملموساً بل أخذ بيانات داخل الكمبيوتر، ولذلك يجب على المحاكم أن تعاقب هؤلاء اللصوص بأشد العقوبات لحماية المجتمع."

التكاليف والمهام

المطلوب:

هجر لغة العاطفة: حذف عبارات مثل (خطيرة جداً، تدمر حياة الناس، يظلم الضحايا، اللصوص).

التكييف المصطلحي: استبدال "سرقة الحساب" بمصطلح قانوني دقيق (مثل: الاستيلاء غير المشروع، أو الدخول غير المصرح به للأنظمة المعلوماتية). استبدال "بيانات داخل الكمبيوتر" بـ (المعطيات المنطقية غير المادية).

التأصيل والنقد: الإشارة إلى القصور التقليدي لنظرية المال المنقول (الركن المادي لجريمة السرقة) وكيفية معالجته عبر القوانين الخاصة (قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات).

التكاليف والمهام

التكليف الثاني:

"بناءً على دراستك لقواعد الكتابة القانونية المتقدمة، قم بإعداد ورقة نقدية وتحليلية (في حدود ٣٠٠-٤٠٠ كلمة) تفند فيها الحثيات التي استند إليها الحكم القضائي الافتراضي التالي، مبدياً رأيك الأكاديمي الموجه للمشرع والقضاء:"

واقعة الحكم المراد نقده:

"تتلخص الواقعة في قيام شركة تجارية بفسخ عقد توريد مبرم مع شركة أخرى، بناءً على إخطار رسمي بالفسخ تم إرساله عبر البريد الإلكتروني (Email) المتفق عليه في العقد. دفع الطرف المتضرر ببطلان الفسخ لعدم رسمية الإخطار.

منطوق وحيثيات الحكم: قضت محكمة الموضوع ببطلان فسخ العقد، وأسست حكمها على: "أن القواعد العامة في قانون الإثبات والتشريع المدني تشترط في الإخطارات والإنذارات الرسمية المقيدة للمدد أن تصدر ورغياً وتعلن بواسطة المحضرين (الإعلان القضائي التقليدي)، وحيث إن البريد الإلكتروني لا يعدو أن يكون وسيلة اتصال مادية لا تتوافر فيها الرسمية أو الحجية المطلقة للمحررات الورقية الرسمية، فإن الإخطار يقع باطلاً ولا ينتج أثره".

التكاليف والمهام

يجب أن تبني ورقة الطالب النقدية وفق هيكل القياس المنطقي القانوني متضمنة الآتي:
تفكيك الحجة: بيان المنطلق التقليدي الجامد الذي تبنته المحكمة (التمسك بالشكلية المادية).
إعمال الأدوات الحديثة: استخدام مبدأ التعادل الوظيفي (Functional Equivalence) لإثبات أن الرسالة الإلكترونية الموثقة تحقق ذات الغاية الإجرائية للإعلان الورقي (العلم اليقيني بالفسخ).
الخاتمة التوجيهية: صياغة توصية بأسلوب رصين تدعو القضاء إلى تبني التفسير الغائي للنصوص تماشياً مع استقرار المعاملات الرقمية.

تعليمات وارشادات

استخدام مراجع حقيقية مرتبطة بالبحث؛ وتوثيقها وفق قواعد الحقوق (اسم المؤلف، اسم الكتاب، دار النشر، بلد النشر، السنة، الصفحة) ، مع حظر الروابط الإلكترونية العامة كمرجع أساسي للنصوص الفقهية.

الالتزام بمواعيد تسليم المهام والتكليفات بالموعد المحدد

• حاول ان تنجز المهمة/ التكليف بنفسك لتحقيق الهدف من التكليف

• يشجّع استخدام قواعد البيانات العلمية مثل Scopus و Google Scholar و Web

Science

• الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في جميع مراحل العمل

• استخدم برامج إدارة المراجع مثل Mendeley أو EndNote منذ اليوم الأول لتنظيم

مصادرك وتجنب ضياع المراجع



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

Thank You!
Dr. Ibrahim. Y. Harmoush



